

## النموذج التركي: هل يصلح للعرب؟

عصام العريان\*

لإنهاء عقود من سيطرة الجيش. ويريد الغرب الترويج للنموذج التركي لتحقيق أهداف معينة: (1) الحفاظ على العلاقات المتميزة مع العدو الصهيوني، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً. تلك التي ورثتها حكومة «العدالة والتنمية» من العهود والحكومات السابقة عليها في تركيا. وينسى الغرب أن تلك العلاقات المتميزة تمر بأزمة حادة قد تؤدي إلى تحول استراتيجي، وقد تؤدي إلى هدنة طويلة في الصراع مع العدو الصهيوني.

(2) التركيز على البعد الاقتصادي مدخلاً للتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية، وإلحاق هذا النمو الاقتصادي بالافتصاد الغربي، باتباع آليات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويتغافل هؤلاء عن نماذج تنمية اقتصادية ناجحة في بلاد أخرى، كان هدفها الاستقلال ورفض التبعية، كماليزيا والبرازيل وفنزويلا والصين. مع التعامل مع الاقتصاد الغربي من موقع الندية.

في المقابل، يرى الإسلاميون العرب جوانب أخرى مضيئة في النموذج التركي: أولاً إن الطريق السلمي للتطبيق الإسلامي هو النموذج الوحيد القابل للبقاء، وإن الطرق الأخرى مسدودة، أي الانقلابات العسكرية وحروب العصابات لإنهاء النظم المستبدة واستدعاء الأجانب والقوات الأجنبية لطرد الطاغية والتمرد المسلح.

ثانياً، إن التطبيق الديمقراطي قادر على تصحيح نفسه بنفسه، وإن المسار الديمقراطي قد يكون طويلاً، لكنه آمن. قد يتعثر ولكنه يقوم من جديد ليواصل المسيرة ويحقق الأهداف. ثالثاً، إن تحقيق حاجات الناس الاقتصادية أولوية ملحة، وإن تمثيل كافة الشعب ضروري، والخروج من البعد الأيديولوجي إلى البعد التطبيقي مهم، والحزب المنفتح على الجميع، المتنافس مع الجميع وفق قواعد الدستور والقانون وبقيد علاقات خارجية متوازنة، يمكن أن يقود دولة في حجم تركيا وسط عالم مليء بالعواصف والأزمات، رغم الميراث الثقيل والعوائق والعقبات.

رابعاً، إن السياسة الداخلية مقدمة على السياسات الخارجية، وإن دولة قوية متمسكة بديمقراطية يمكن أن تلعب دوراً خارجياً وإقليمياً مؤثراً، والقفز إلى الطموحات الخارجية قد يكون مدمراً لكل الآمال والأحلام، ويكفي تصغير المشاكل مع دول الجوار والسعي الجاد إلى دور يليق بمكانة الدولة، وينطلق من قوتها الداخلية.

خامساً، إن الشعب لا يمكن أن يعطي لحزب ما، مهما كانت نجاحاته، تفويضاً على بياض بفعل ما يريد، ولو كان كتابة دستور جديد. لذلك، فإن على الحركات الإسلامية أن تترجم بين نشاطها الحزبي السياسي ونشاطها الدعوي المجتمعي، في منظومة متكاملة تحقق لها التأييد الشعبي الواسع.

سادساً، إن التعامل مع رجال المال والأعمال، والقضاء على الفساد وتحقيق الشفافية والشفافية، ووضع الضوابط الصارمة وتنشيط الأضرار والاستثمار، كل ذلك كفيل بتقوية الدولة التركية، عن طريق اقتصاد قوي ينعكس إيجابياً على المواطنين، وهو الطريق لكسب تأييدهم واستمراره.

سابعاً، إن حل المشاكل العالقة والموروثة الداخلية، بإخذ المشاكل الخاصة بالخارج، عندما يزدهر الربيع العربي، وبحين قطاف ثماره، سنرى توازناً جديداً وتكاملاً بين الأدوار المختلفة: المصري الصاعد، السعودي الحاسم، السوري المنتظر، أو يمكن إدماج الدور الإيراني، إذا رغبت إيران لتكون المنطقة العربية والإسلامية حلاً حقيقياً لازدهار الاقتصاد، والتكامل المعرفي والتجاري، والتطبيق الديمقراطي. وبالتالي، تعطي المنطقة للعالم كله نموذجاً حضارياً يضيف إلى النماذج الحضارية التي تولت من الشرق والغرب والجنوب، ونبعث عالم «حوران الحضارات»، لا «صدام الحضارات». وحينها، سينزوي العدو الصهيوني في ركن من المنطقة، حتى يزول تلقائياً، وينتهي دون حروب أو صراعات أو إراقة دماء.

\* قيادي في جماعة الإخوان المسلمين في مصر

أعادت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية الشهر الماضي تركيا و«حزب العدالة والتنمية» إلى دائرة الضوء التي لم تخرج منها قط، خلال العقد الأخير، كصاحبة دور استراتيجي في المنطقة، ونموذج يفرض بنفسه أمام الشعوب العربية. ويحلون لمن يعيشون في أجواء فكرة المؤامرة أن يعتقدوا أن ذلك كله مخطط ومرسوم من دوائر عالمية، لا تحرك شيئاً دون تدبير، وقد عشنا فترات من حياتنا تلك الأفكار التي تضمنتها كتب مثل «أحجار على رقعة الشطرنج» و«بروتوكولات حكماء صهيون». ومع مرور الوقت، وازدياد الخبرة بالممارسة السياسية، واللقاءات المباشرة مع صانعي الأحداث ومتخذي القرارات، وفترات التأمل الطويلة في السجون والمعتقلات والحوارات المتعمقة الهادئة في الندوات والمؤتمرات، والاحتكاكات الدولية ومتابعة تقلبات الأوضاع وتغيير السياسات واختلاف الفرقاء الذين كانوا رفقاء وأصدقاء، أيقنت أموراً عدة. أولاً، أن المدير الوحيد لهذا الكون هو الله. ثانياً، أن هناك سنناً إلهية، وقوانين ربانية، أرساها المولى. ولا يمنع هذا أبداً من أن الجميع لا يفكرون ويخططون ويديرون، ولا يمكن أن تدبر الدول الكبرى ولا الدول العادية شؤونها دون خطط وموازنات والاختيار بين البدائل المختلفة.

وفي تاريخنا الحديث رأينا «وعد بلفور» واتفاقية «سايكس بيكو» ومعاهدة فرساي واتفاقية «بريتون وودز» وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها. يمكن أن يقول المراقبون إن هذه كلها مؤامرات أو تقسيم غنائم أو اتفاقيات، فرضتها ظروف الحروب أو آمال يسعى البشر إلى تحقيقها في عالم الواقع، تنزيراً من عالم المثاليات.

عقب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، أصبح النموذج التركي حاضراً بقوة، ليواجه نماذج أخرى في التطبيق السياسي بالبلاد الإسلامية، وكل المتسائلين والمراقبين يقولون دوماً: أي النماذج تستنسخه الشعوب الإسلامية؟ النموذج الإيراني أم النموذج التركي؟ النموذج

## حين نعيش حوار الحضارات لا صدامها، سينزوي العدو الصهيوني حتى يزول تلقائياً وينتهي دون حروب

السوداني أم النموذج الطالباني؟ ينسى هؤلاء جميعاً أن تعدد النماذج المطروحة يعني ببساطة أنه ليس هناك نموذج وحيد، وأن الساحة مفتوحة لبروز نماذج أخرى. وينسى هؤلاء أن النموذج الإيراني لم ينجح في تصدير ثورته إلى بلاد العالم، واكتفى بسط تأثير إيران السياسي القومي، والدفاع عن مصالحها بكل وسائل القوة الناعمة والخشنة. كما أن النموذج ذاك ينشر المذهب الشيعي الإثني عشري الجعفري في الأوساط الشيعية كما في الأوساط السننية، وهو فخور ومشغول بحماية مشروعه النووي، لدخول عالم المعرفة النووية، مؤجلاً امتلاك السلاح النووي، ومركزاً على استخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية.

يريد المروجون للنموذج التركي تحقيق أهداف سياسية، في مقدمتها:

(1) فرض علمانية إقصائية بغیضة، وربطها بالديمقراطية تعسفاً وجبراً، بدعوى أن نجاح الديمقراطية في تركيا ارتبط بالعلمانية. وينسى هؤلاء أن الديمقراطية التركية تصحح أخطاءها، وأن العلمانية التركية تتراجع بالتطبيق السليم للديمقراطية، وأن الفطرة النقية للشعب التركي ظهرت خلال العقد الأخير، ولولا التراث الثقيل، لعقود سبعة أو ثمانية، لتخلصت تركيا من العبء العلماني.

(2) إعطاء دور سياسي للجيش لحماية النظام السياسي الديمقراطي في الواجهة، وفي الحقيقة لحماية العلمانيين أو الأقليات أو المصالح الخارجية.

ولا يدرك هؤلاء أن ذلك أصبح من التاريخ في تركيا، وأن التطبيق الديمقراطي يقلص الآن دور الجيش، ودور المحكمة الدستورية العليا، خاصة في فرض الإقصاء والعزل السياسي، ويعلي من دور الشعب الذي فرض على الأحزاب السياسية أن تتوافق على الدستور الجديد،

أحد أهم مظاهر الوحشية، يكمن في أن الطبقة الحاكمة تبدو أقل قدرة على الحكم، يوماً بعد يوم، حتى في ما يتعلق بمصالحها الذاتية. لناخذ على سبيل المثال وضع المسيحيين في الشرق الأوسط. لقد استطاع هؤلاء الصمود لألفي عام بوجه الكثير من المصائب، من سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى هزيمة الحملات الصليبية، إلى إنهاء استعمار الدول الغربية وثورة الخميني الإسلامية في إيران (...). مع استثناء المملكة العربية السعودية، الحليف الأساسي للولايات المتحدة في المنطقة، حيث لا وجود لمسيحيين أصليين (من المواطنين).

في العراق كان عدد المسيحيين يقارب المليون في ظل حكم صدام، وكانوا يعيشون شأنهم شأن باقي العراقيين، وكان أحدهم، طارق عزيز وزيراً للخارجية خلال حكم صدام، وأصبح من أكثر المقربين له. لكن شيئاً غريباً حدث لمسيحيي العراق، وهو كارثة حقيقية، فقد احتل جيش مسيحي العراق (أو جزره إذا شئتم).

لقد قام الجيش المسيحي (الأميركي) بحل جيش العراق العلماني، وترك الشارع بالتالي مفتوحاً أمام الميليشيات الأصولية الإسلامية، لتتبرع العرب في نفوس بعضها البعض، وفي نفوس المسيحيين. لا عجب في أن نصف المسيحيين العراقيين سرعان ما تركوا البلاد، ومفضلين سوريا الداعمة للإرهاب، على العراق المحكوم من جيش مسيحي. في 2010، انحدرت الأمور نحو الأسوأ، حكم على طارق عزيز (الذي نجا من كل المحاكمات السابقة) بالموت شنقاً في محكمة شيعية، وذلك «لأضطهاد الأحرار الإسلامية» (أي لنضاله ضد الأصولية الإسلامية) في عهد صدام. تتالت التفجيرات التي طاولت المسيحيين وكنائسهم، الواحدة تلو الأخرى، تاركة العشرات من القتلى. حتى وصل الأمر في تشرين الثاني 2010، إلى طلب بطريرك بغداد أثناسيوس داود من أتباعه مغادرة العراق: «على المسيحيين أن يتركوا أرض الأجداد الحبيبة، لينجوا من حرب التطهير العرقي المقصودة، فهذا أفضل من الموت الواحد تلو الآخر». ولتأكيد الأمور، عين المالكي في ذلك الشهر رئيساً للحكومة العراقية، بفضل الدعم الإيراني. إذاً، النتيجة الفعلية للتدخل الأميركي في العراق تجلت باقتراب إيران، أهم محاور الشر، من السيطرة على العراق، سياسياً. إن السياسات الأميركية قاربت إلى حد بعيد مرحلة الجنون، وليس فقط على المستوى الداخلي (حزب الشاي يقترح محاربة الدين العام من خلال خفض الضرائب أي من خلال زيادة عمق المشكلة - ما يعيدنا إلى نظرية ستالين القائلة بأنه في الاتحاد السوفياتي، يتداعى مفهوم الدولة من خلال تقوية عناصر هذه الدولة، لا سيما الشرطة القمعية). في السياسة الخارجية أيضاً، ينظم نشر القيم اليهودية - المسيحية من خلال خلق ظروف تؤدي إلى طرد المسيحيين (وقد يلجأون إلى إيران). ليس ذلك بالتأكيد صراعاً للحضارات، بل هو حوار وتعاون حقيقي بين الولايات المتحدة والأصوليين الإسلاميين.

تتناقض ظروفنا جذرياً مع ظروف القرن العشرين، حين كان اليسار يعلم ما يجب القيام به (إقامة ديكتاتورية البروليتاريا). فعلى اليوم الانتظار حتى تطرح الفرصة نفسها. اليوم، لا نعلم ما العمل، لكن يجب التصرف سريعاً، لأن عواقب اللاعمل قد تكون كارثية. سيتحتم علينا أن نجازف بالوقوع في هاوية «الجديد»، في ظروف غير مؤاتية تماماً. علينا أن نعيد اختراع مظاهر «الجديد» فقط لنحافظ على ما كان جيداً في القديم (التربية، الرعاية الصحية...). كانت الصحيفة التي نشر غرامشي فيها مقالاته في بداية عشرينيات القرن الماضي تدعى «النظام الجديد»، وهو الشعار الذي تبناه لاحقاً اليمين المتطرف. بدلاً من أن نرى أن التبني يظهر «حقيقة» استخدام غرامشي له، يجب العودة إلى هذا الشعار، لأنه يطرح التحدي الأهم، وهو تعريف النظام الجديد الذي ستفرضه اية ثورة بعد نجاحها (التخلي عن الشعار يشبه الوقوف ضد الحرية الثورية لليسار الأصيل). بالمختصر، يمكن توصيف زمننا كما وصف ستالين القنبلة الذرية: ليست لذوي القلوب الضعيفة.

ليست الشيوعية اليوم عنواناً للحل، بل هي عنوان للمشكلة: مشكلة كل ما هو مشترك بكل أبعاده، الطبيعية كمورد حياتنا، المشكلة البيو - جينية، المشكلة الثقافية (الملكية الفكرية)، وأخيراً وليس آخراً، مشكلة الفضاء البشري الذي لا ينبغي أن يستثنى منه أحد. مهما كان الحل، عليه أن يحل هذه المشكلة.

\* فيلسوف سلوفيني، مقدمة الطبعة الجديدة من كتاب «العيش في نهاية الزمان». (ترجمة تونيا عكر)

أن العبيثية الكاملة للموقف، ومن خلال تحفيز جهود العمال والمخططات العشرية للفلاحين، قَدِّمَت لنا فرصة خلق الضرورات الأساسية للحضارة، بطريقة مختلفة عن بلدان أوروبا الغربية».

البيست هذه ورطة حكومة موراليس في بوليفيا، وحكومة أريستيد السابقة في هايتي، والحكومة الماوية في النيبال؟ كل تلك الحكومات وصلت إلى السلطة من خلال انتخابات ديموقراطية «عادلة»، عوضاً عن الانقلابات. لكنها ما إن تولت زمام السلطة حتى عملت بطرق غير مركزية، فعبأت جماهيرها مباشرة، متخطية شبكة علاقة الدولة والحزب. موضوعياً، إن حالتهم ميؤوس منها: فحركة التاريخ تسير بعكسهم، وليس هناك أي «ظروف موضوعية» تدفع باتجاههم.

كل ما يستطيعون فعله هو الارتجال، أي فعل ما يمكن فعله في حالة ميؤوس منها. لكن، ألا يمنحهم ذلك حرية فريدة من نوعها؟ (ألستا كيسار معاصر في حالة مشابهة تماماً؟). من المغربي في حالة مماثلة تطبيق الاختلاف القديم بين «الحرية من» و«الحرية لأجل». ألا يمثل تحزهم من التاريخ (قوانينه وظروفه الموضوعية) دعماً لحريرتهم في الاختيار الإبداعي؟ في نضالهم، يمكنهم الاعتماد على الإرادة الجماعية لجماهيرهم فقط.

وفقاً لباديو «أدى نموذج الحزب المركزي لوجود شكل جديد من القوة لا يقل أبداً عن قوة الحزب ذاته. نحن الآن في ما نسميه «البعد عن الدولة». أولاً لأن مسألة السلطة لم تعد «أنيّة»، إذ إن «الاستيلاء على السلطة» أصبح أمراً مستحيلًا في أيامنا هذه». لكن ألا يعتمد ذلك على بديل سهل نسبياً؟ ماذا عن التولي البطولي لأي شكل من أشكال السلطة المتوفرة (ضمن إدراكنا التام بأن «الظروف الموضوعية» ليست «ناضجة» كفاية لتغيير جذري). والتصرف عكس التيار والقيام بما يمكن المرء أن يقوم به؟

لنعد إلى ظروف اليونان في صيف 2010، حين أدى الامتعاض الشعبي إلى إسقاط الشرعية عن الطبقة السياسية بكاملها، حتى قاربت الظروف السياسية في البلاد الفراغ التام للسلطة. لو كان بإمكان اليسار أن يستولي على سلطة الدولة، فماذا كان بإمكانه أن يفعل في حالة «الياس التام» تلك؟ ويمكن أن نؤكد (إذا سمحنا لأنفسنا بذلك) أن النظام الرأسمالي كان ليعطي فرصة لليسار، وبكل سرور، فقط من أجل تلقين الآخرين درساً قاسياً، حين يقع النظام الاقتصادي اليوناني في الفوضى المطلقة. لكن، وعلى الرغم من تلك الأخطار، يجب على اليسار النهوض وفي أية فرصة سانحة، لياخذ السلطة، ويواجه المشاكل بشجاعة، وإظهار أفضل ما يمكن من موقف سيئ (في حالة اليونان: المفاوضات على الدين العام، تعبئة التضامن الأوروبي والدعم الشعبي لأجل مشكلتها). إن مأساة السياسة تكمن في أنه لا تكون هناك أبداً لحظة مؤاتية لتسلم السلطة، فالفرصة ستطرح نفسها دائماً في أكثر اللحظات سوءاً (مثل الفوضى الاقتصادية التامة، الكوارث البيئية، القلاقل الشعبية)، أي عندما تكون الطبقة السياسية قد خسرت كل شرعتها، بينما يترصد الخطر الشعبي/الفاشي في المكان، مثلاً على ذلك، البلدان السكندنافية. فهي حافظت على أعلى مستويات العدالة الاجتماعية وأبقت على دولة رعاية قوية، وسجلت نقاطاً عالية في المنافسة العالمية. لكن كتب غوران ثربورن في كتابه «حقول التفاتة القاتلة» قائلاً: «إن دولة الرعاية الكريمة التي تتمتع بمساواة نسبية، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها مثالية أو حصن منيع، إذ يمكنها أن تكون ذات تنافسية عالية في السوق العالمي. بكلمات أخرى، حتى ضمن معايير الرأسمالية العالمية هناك درجات من الحرية ممنوحة للبدائل الاجتماعية الجزرية».

لربما كانت مقولة أنطونيو غرامشي الشهيرة أبرز توصيف للفترة التي بدأت مع الحرب العالمية الأولى: «إن العالم القديم يموت والعالم الجديد يصارع ليلود: اليوم هو زمان الوحوش». ألم تشكل الفاشية والستالينية الوحشين التوايمن في القرن العشرين؟ واحدة عائدة من العالم القديم محاولة إحياءه، والأخرى منبثقة عن مسعى سبئ التخطيط من أجل بناء عالم جديد؟ وماذا عن الوحوش التي خلقها اليوم، تلك المولودة من رحم الأحمال التكنولوجية/الروحية في مجتمع مسيطر عليه بيو - جينياً؟ يجب استنتاج كل العواقب من هذا المفارقة. ربما ليس هناك من ممر مباشر نحو الجديد، على الأقل ليس بالطريقة التي تخيلناها، ومما لا شك فيه أن الوحوش ستظهر خلال آية محاولة لفرض هذا الانتقال.